

م.ب

رأي رقم: ١٩٤-٢٠١٧-٢٠١٨

تاريخ: ٢٧/٨/٢٠١٨

رقم الملف: ٢٠١٨-٢٠١٧/١٩٤

طالب الرأي: رئيس الجامعة اللبنانية

الموضوع: إبداء الرأي في منح أفراد الهيئة التعليمية مكافأة لقاء تكليفهم بأعمال تُحقّق الجامعة منها نفعاً

إن الهيئة الاستشارية القانونية،

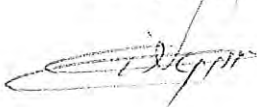
بعد الاطلاع على كتاب رئيس الجامعة اللبنانية الرقم ١٦٥٥/ر/٢٠١٧ تاريخ ٢٠١٨/٦/١١، الذي يطلب بموجبه إبداء الرأي بشأن منح أفراد الهيئة التعليمية مكافأة لقاء تكليفهم بأعمال تُحقّق الجامعة منها نفعاً.

وبما أن طالب الرأي يعرض ما يلي:

- إعتبر مجلس شورى الدولة أفراد الهيئة التعليمية (في الملاك والمتعاقدين بالتفرغ) من الموظفين العموميين (القرار رقم ١٣٣٩ تاريخ ١٩٧٤/٧/٩، أحمد مكي/الجامعة اللبنانية - الدولة، م.إ، ١٩٧٤، ص ٢٠٥؛ والقرار رقم ٩٧/٨٥٤-٩٨ تاريخ ١٩٩٨/٩/١٤، جان نجيب العقيلي/الدولة - وزارة الداخلية وبلدية كفرزيبان).

- إستنتى المُشترع أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية من موجب الاستقالة من أجل الترشح للانتخابات النيابية، وهذا دليل على أن أفرادها من موظفي الدولة ولكن لهم وضع خاص مُقرّر في نظامهم القانوني.

- صدر عن ديوان المحاسبة الرأي رقم ٢٠١٨/١٥ تاريخ ٢٠١٨/٢/٨ (بموضوع: «جواز منح مكافأة للمدرّبين وأفراد الهيئة التعليمية المُكلفين بمهام إدارية») الذي اعتبر أنه يمكن إعطاء أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية (المشمولون بالإستشارة) مكافأة مالية لقاء





صورة طبق الأصل

الأعمال المُميّزة التي يقومون بها خارج نطاق مهامهم الأساسية والتي تتطلب جهوداً استثنائية شرط ألا يزيد مجموع التعويضات والمكافآت التي يتقاضاها هؤلاء من موازنة الجامعة خلال سنة مالية واحدة على الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة /٢٨/ من قانون الموظفين وضمن إطار المادة /١٠/ من المرسوم رقم ٢٠٠٠/٣٣٧٩ (...)) (ص ٧).

- لا يوجد أي نصّ في قوانين الجامعة اللبنانية يمنع منح أفراد الهيئة التعليمية في الملاك أو المتعاقدين بالتفرُّغ مكافأة وفق الأسس المُقرّرة في الأنظمة العامة.

وبما أن رئيس الجامعة اللبنانية يطلب إبداء الرأي والإجابة عن السؤال التالي:  
جواز استفادة أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية من مكافأة عند تكليفهم بأعمال تُحقّق الجامعة منها نفعاً.

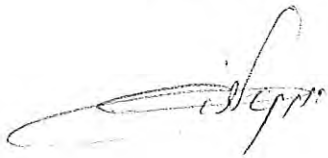
#### فعلى ما تقدّم،

وبعد الاطلاع على النصوص القانونية التي ترعى الموضوع،  
وبعد الاطلاع على تقرير المقرر،  
وبعد المذاكرة حسب الأصول،

نذكر في المستهل أن موضوع الرأي الحالي مشابه لرأي أبدته الهيئة منذ فترة (الرأي  
٢٠١٧/١٩١-٢٠١٨ تاريخ // /٢٠١٨).

وبما أن رئيس الجامعة اللبنانية يطلب إبداء الرأي في جواز استفادة أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية من مكافأة مالية.

وبما أن «أفراد الهيئة التعليمية وموظفو الجامعة، فنيين وإداريين، هم من موظفي الدولة، ويخضعون لجميع القوانين والأنظمة المتعلقة بسائر الموظفين ولا سيما أحكام التدرّج والترقية والصرف والتقاعد إلا في الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وفي الأنظمة المتعلقة بالجامعة» (المادة ٧، الفقرة أ من القانون الرقم ٧٥ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ المتعلّق بـ «تنظيم الجامعة اللبنانية»).





صورة طبق الأصل

وبما أنه جاء في المادة ١٠ من المرسوم ٣٣٧٩ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١١ («نظام العمل الإضافي والمكافآت النقدية في الإدارات العامة»):

«١ - يمكن إعطاء الموظف الذي يقوم بعمل يستدعي التقدير مكافأة نقدية إذا كان هذا العمل يفوق بشكل واضح المتطلبات العادية للوظيفة، أو يساهم في تطوير وتحسين إنتاجية الإدارة بما يُحقق وفراً مالياً أكيداً أو اختصاراً للجهد.

٢ - ويمكن أيضاً منح الموظف الذي يكون تقييم أدائه بدرجة مُمتاز مكافأة نقدية تقديراً لإنجازه المُتميز خلال قيامه بالأعمال المنوطة به، على ألا يتجاوز عدد الموظفين الذين تطالهم المكافأة لأدائهم المُتميز نسبة الـ ١٠% من مجموع العاملين في الإدارة المُختصة. (...).»

وبما أنه يستفاد من المادة المذكورة أن الموظف المقصود من خلال زوايا أربع (أي من زاوية تجاوز العمل متطلبات الوظيفة العادية، ومن زاوية تطوير إنتاجية الإدارة وتحسينها بُغية اختصار الجهد وتوفير المال، ومن زاوية تقييم أداء ممتاز، ومن زاوية عدم تجاوز العدد المُكافأ الـ ١٠% من مجموع العاملين) هو الذي ينتمي إلى الملاك الإداري أو الفني الملحوظ في الجامعة اللبنانية، لا سيما أن أفراد الهيئة التعليمية ينتمون، بسبب طبيعة مهامهم، إلى ملاك يَغشى عليه الطابع الأكاديمي. وهو ملاك مستقل كل الاستقلال عن الملاك الإداري أو الفني من خلال زوايا ثلاث على الأقل (أي من زاوية نصاب التدريس السنوي، ومن زاوية البحث العلمي، ومن زاوية الإشراف على الرسائل الجامعية...).

وبما أنه انطلاقاً من طبيعة المهام يمكن التمييز بين الملاكين الأكاديمي وغير الأكاديمي في الجامعة اللبنانية (الإداري أو الفني)، وهناك إجماع على هذا التقسيم من قبل الفقه والاجتهاد.

وبما أنه يترتب على ذلك صدور مراسيم تُنظّم التعاقد مع أفراد الهيئة التعليمية أو تعيينهم أو ترفيعهم...

وبما أن المشرع استثنى أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية (بالتفرغ أو التعاقد)

من حالات التمتع المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/١٧ المتعلق بـ «انتخاب أعضاء مجلس النواب»:




« ١ - لا يجوز للأشخاص المذكورين أدناه، أن يترشّحوا خلال مدة قيامهم بمهامهم أو وظائفهم، وخلال المهل التي تلي تاريخ انتهاء خدماتهم أو تاريخ قبول استقالاتهم وفقاً لما يأتي:  
(...)

ب- الموظفون من الفئتين الأولى والثانية، إلا إذا تقدموا باستقالاتهم وانقطعوا فعلياً عن وظيفتهم قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب.  
٣ - يستثنى من أحكام هذه المادة أفراد الهيئة التعليمية في ملك الجامعة اللبنانية أو المتفرغون لديها أو المتعاقدون معها».

كما أن المشترع استثنى أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية (بالتفرغ أو التعاقد) من حالات التمانع المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ تاريخ ٨/١٠/٢٠٠٨ المتعلق بالانتخابات النيابية (مجلس شوري الدولة، القرار الرقم ٧١٥/٢٠٠٩-٢٠١٠ تاريخ ٨/٤/٢٠١٠، أحمد المرج/الدولة والدكتور جلال حلواني، غير منشور).

وبما أنه يتحصّل من العرض أن العاملين في الملاكين الإداري والفني للجامعة اللبنانية وحدهم يكتسبون صفة الموظف ويستفيدون بالتالي من نظام المكافآت النقدية في الإدارات العامة. إلا أنه يمكن تكليف أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية (بالتفرغ أو التعاقد)، بشكل إستثنائي، بمهام إدارية («خارج نصاب التدريس السنوي») عبّر قرار أو كتاب من الجامعة اللبنانية، ومنحهم بالتالي مكافأة. ويجب ألا يزيد مجموع التعويضات والمكافآت التي يتقاضاها هؤلاء من موازنة الجامعة خلال سنة مالية واحدة عن الحد الأقصى المنصوص عليه (المادة ٢٨ من نظام الموظفين والمادة ١٠ من المرسوم رقم ٣٣٧٩/٢٠٠٠).

لذلك،

ترى الهيئة:

إنّ منح مكافأة غير جائز لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، إلا أنه يمكن تكليف أفرادها (بالتفرغ أو التعاقد)، بشكل إستثنائي، بمهام إدارية («خارج نصاب التدريس السنوي») عبّر قرار أو كتاب من الجامعة اللبنانية، ومنحهم بالتالي مكافأة. ويجب ألا يزيد

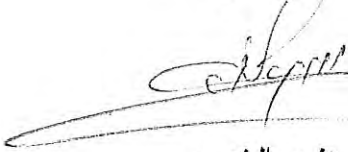




مجموع التعويضات والمكافآت التي يتقاضاها هؤلاء من موازنة الجامعة خلال سنة مالية واحدة  
عن الحد الأقصى المنصوص عليه (المادة ٢٨ من نظام الموظفين والمادة ١٠ من المرسوم رقم  
٣٣٧٩/٢٠٠٠).

رأياً صدر بتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٨.


الرئيس

  
هنري الخوري

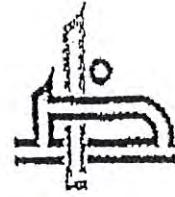
العضو

  
عبد الرضا ناصر

العضو المقرر

  
طارق المجذوب





## البنود الوطنية للضمان الاجتماعي

المدير العام

رقم الصادر: ١٧٤٤  
بيروت في: ١٨ / ١٠ / ١٩٩٧  
جانب ادارة الجامعة اللبنانية المحترمة  
- كلية الصحة العامة -

الموضوع : مدى خضوع واستفادة المدرسين  
العاملين في كلية الصحة العامة  
لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.  
المرجع : كتابكم تاريخ ١٠/٣/١٩٩٥.  
و ١٦/٧/١٩٩٧.

بناء للموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وبنتيجة المراقبة التي أجريت من قبل الصندوق والتي تناولت اوضاع  
المدرسين المتقاعدين الساعة للعمل في كلية الصحة العامة، وحيث تبين:

- أن هؤلاء المدرسين ينقسمون الى ثلاث فئات هي:

- فئة شاملي الاجارة التعليمية
- فئة شاملي الكفاءة التعليمية
- فئة شاملي الدراسات العليا

- ان الديوان الكامل المعمول به في الكلية لهذه الفئات حسب نص المذكرة  
وقد تم تاريخ ٢٢/٩/٩٥ الصادرة عن عميد كلية الصحة العامة حدد على  
أساسه الحد أقصى سنوي ساعات التدريب. مختص بكل فئة بحيث تكون  
٩٠٠ ساعة بالنسبة للفئة الأولى، و ١٠٠٠ ساعة  
بالنسبة للفئة الثانية والـ ١٢٠٠ ساعة بالنسبة للفئة الثالثة.

وعليه، وفي ضوء ما تقدم أعلاه،

واستناداً لأحكام السرية الاجرائية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي  
لا سيما احكام المقتضى (د) من السند (١) من الفقرة اولاً من المادة التاسعة والحقيرة  
الأولى من المادتين ٤٦ و ٤٧ من قانون الضمان الاجتماعي.

المحرر  
للديوان (مما قبل)

٩٠٠ ساعة للفئة الأولى  
١٠٠٠ ساعة للفئة الثانية  
١٢٠٠ ساعة للفئة الثالثة



تفيد:

أولاً : أن سبب الأشخاص موضوع نتائكم والمتعاقدين على الساعة لدى كليتي  
 الهندسة المعمارية والعمارة والعمالين نصفه مديريين يخضعون لأحكام قانون الضمان  
 الاجتماعي ويتضمن التصريح عنهم مهما كان عدد ساعات تعاقدهم .

ثانياً : أن صيغة هؤلاء الأشخاص المار بهم يستفيدون من تقديرات فسرحة  
 سبابة الخدمة وان استفادتهم من تقديرات فرعي التعويضات العائلية  
 والسرف والامومة يتوقف على مدى توفر شروط الاستفادة المطلوبة  
 وهذه الشروط تعرف بصفة ودوام العمل فانه يتوجب أن يكون الشخص  
 المتعاقد وحسب الفئة التي ينتمي اليها يعمل نصف ساعات السدوام  
 الكامل المطلوب لكل فئة من الفئات المذكورة على الأقل اي ٥٠ ساعة  
 ساعة سنويا فيما يخص الفئة الأولى و ٥٠٠ ساعة فيما يخص الفئة الثانية

يرجى أخذ العلم والمقتضى في ضوء ما تقدم :

١٨ تشرين الأول ١٩٩٩

المنير العام

عبدالحليم حريي



اما الحالة الثالثة، وهي موضوع البحث، فهي حالة فقدان هذه الشروط او احدها بعد دخول الموظف الى وظيفته وما هي النتائج المترتبة على ذلك ولن نتناول في بحثنا الا مسألة التمتع بالحقوق المدنية.

بالنسبة لشرط التمتع بالحقوق المدنية الحاصل فقده بعد دخول الوظيفة، فقد اعتبر مجلس الشورى انه ليس في القانون اللبناني (نظام الموظفين) أي نص يراعه خلافا لما هو الحال في بعض التشريعات الاخرى.

وقد استأنس مجلس الشورى بالتشريع الفرنسي الذي ينص (في المادة ١٦ من قانون الموظفين العام الصادر في ١٩٥٩/٢/٤) على ان فقدان الحقوق المدنية يستتبع فقدان صفة الموظف (المادة ٥٠ من ذات القانون).

واستأنس المجلس ايضاً بالتشريع المصري الذي يقضي بان انتهاء الخدمة يتم بسبب حكم جنائية او بجنحة مخلة بالشرف (الفقرة ٨ من المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ الصادر عام ١٩٢٧).

وقد اعتبر مجلس الشورى في احد قراراته (قرار رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١) ان القيام باعباء الوظيفة يقتضي التمتع بالحقوق المدنية كما انه وفقاً للفقرة هـ من المادة الرابعة من قانون الموظفين يقتضي منع الوظيفة العامة على مرتكبي الجرائم والجنح الشائنة.

استناداً الى ما تقدم،

بما ان الحكم الصادر عن محكمة التمييز الجزائية بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٠ نقض القرار الصادر عن محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١ وقرر اعادة المحاكمة وفقاً للاصول.

بما ان مدى تمتع الدكتور ع.ح. بحقوقه المدنية يتوقف على صدور حكم مبرم من المحكمة المختصة التي سوف تعيد النظر بقضيته.

وعليه، لا يمكن بت الوضع الوظيفي للدكتور ع.ح. ومدى استعادته لرواتبه المقطوعة الا على ضوء الحكم النهائي الذي سيصدر.

بيروت في ١٨ شباط ١٩٩٢.

\* \* \*

استشارة رقم ١٩٩٦/٢٠٣٤

تاريخ ١٩٩٦/٥/٩

الهيئة: الرئيس سامي عون والقاضي دياب بركات.

طالب الرأي: رئيس الجامعة اللبنانية.

الموضوع: إبداء الرأي حول التعاقد مع المتقاعدين من اساتذة الجامعة اللبنانية.

١ - حق الجامعة اللبنانية بالتعاقد مع اساتذة الجامعة اللبنانية التقاعدين لتدريس المواد المختلفة.

(جامعة لبنانية - استاذ - متقاعد - تعاقد).